# اقتصاد

## صندوق قطر السيادي يتجه نحو آسيا

الدوحة ـ **العربي الجديد**

يوجه صندوق الثروة السيادية القطري أنظاره شرقاً نحو صفقات محتملة في آسيا، في محاولة لتنويع محفظته الاستثمارية ذات التركّز والثقل الكبيرين في أميركا الشمالية وأوروبا.

وقال وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ إن آسيا «كانت على شاشة الرادار لدينا منذ مدة بشكل كبير». والوزير القطري هو أيضا رئيس مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار (الصندوق السيادي)، الذي يدير أصولاً تبلغ قيمتها حوالي 300 مليار دولار، ويحتل المرتبة 11 في قائمة أكبر صناديق الثروة في العالم، وفقاً لمعهد صناديق الثروة السيادية. وأضاف الشيخ محمد: «ليس فقط من منظور النمو، ولكن أيضاً من منظور التنويع، نتجه نحو آسيا التي لم تأخذ الجزء العادل من استثماراتنا»، مشيراً إلى الاستثمارات الكبيرة لجهاز قطر للاستثمار في أوروبا على مدار العقد الماضي، كما أكد في الوقت نفسه أن «صفقات أميركا الشمالية ستظل أولوية».

ورفض تحديد قيمة الاستثمارات المستهدفة في آسيا، أو القطاعات والفرص ذات الأولوية، ولم يذكر سوى قائمة من الدول التي تختزن إمكانات استثمارية، مثل الصين، والهند، وماليزيا، وسنغافورة. لكنه لفت إلى أن جهاز قطر للاستثمار «قام بالكثير من الاستثمارات بالعامين الماضيين في الصين، والنتائج المحققة من هذه الاستثمارات جيدة للغاية». ويمتلك صندوق الثروة القطري حصصاً في بعض أكبر الشركات في العالم بما في ذلك مجموعة بورصات لندن، وفولكسفاغن للسيارات الألمانية و«غلينكور» للتجارة والتعدين، كما وافق على شراء حصة 30% في أحد مراكز التسوق الفخمة في اسطنبول نهاية العام الماضي، وعلى مشروع لتطوير الطاقة المتجددة في أفريقيا مع شركة «إنل» الإيطالية. كما يستثمر الصندوق القطري في بنوك عالمية كبرى، منها «دويتشه بنك» الألماني و«باركليز» البريطاني متعدد الجنيسات و«بنك أوف أميركا» و«كريدي سويس» السويسري.

وأظهرت بيانات صادرة عن مصرف قطر المركزي في وقت سابق من يناير/ كانون الثاني الجاري، ارتفاع الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية للمصرف خلال عام 2020، بنسبة 3,2% إلى 204,75 مليارات ريال (56,7 مليار دولار)، مقارنة بنحو 198,367 مليار ريال (54,97 مليار دولار) في 2019. وتواصل احتياطيات قطر الأجنبية الارتفاع شهريا منذ أن بدأت النمو في مارس/آذار 2018، كما استقرت بنهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي عند أعلى مستوى لها خلال خمس سنوات منذ أغسطس/آب 2015. يأتي تحسن الاحتياطيات القطرية رغم تداعيات «كورونا» على اقتصاد الدوحة، وبعد أن رصدت البلاد حزمة تحفيز بقيمة 75 مليار ريال (20,73 مليار دولار) للتعافي من التأثيرات الاقتصادية السلبية للجائحة.

وفي وقت سابق من يناير/كانون الثاني الجاري، توقعت غرفة تجارة وصناعة قطر، أن يشهد 2021 خروجا من الأزمة التي سببتها جائحة كورونا، متوقعة تحقيق بنمو اقتصادي بنسبة 2,2%، وذلك بعد أن شهد تراجعاً بنسبة 2,6% في 2020، نتيجة التدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة الجائحة.

(Getty)

## أثرياء فرنسا يتهافتون على منازل لندن

قدّم الاضطراب السياسي الذي تغذيه جائحة فيروس كورونا في بريطانيا للفرنسيين الأثرياء فرصة استثمارية جيدة، فوفقاً لشركة السمسرة العقارية «نايت فرانك»، فإنه للمرة الأولى منذ عقد على الأقل، يشكّل الفرنسيون أكبر نسبة من المشترين الأجانب للمنازل في أغنى أحياء العاصمة لندن. واستأثر المشترون الفرنسيون بنسبة 11% من المبيعات الدولية لمنازل العاصمة الفاخرة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2020، وذلك بعد أن كانوا يشكلون 2% فقط خلال الفترة نفسها في 2019. ويعد هذا الأمر تحوّلاً رئيسيا من الهيمنة السابقة للأثرياء الصينيين، الذين تراجعوا إلى المرتبة الرابعة بعد المشترين من هونغ كونغ والولايات المتحدة، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ.

## عجز الموازنة يضع حكومة الأردن في مأزق مع البرلمان

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يبدو أن الحكومة الأردنية برئاسة بشر الخصاونة ستواجه معضلة في تمرير مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام الجاري 2021 من عتبة مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، في ظل انتقادات حادة من اللجنة المالية بالمجلس لعجز الموازنة وديون الدولة وانتهاج الحكومة سياسة زيادة الضرائب.

ووفق وزير المالية محمد العسعس، خلال خطاب مشروع الموازنة الذي ألقاه أمام مجلس النواب، يوم الأحد الماضي، فإن العام الجاري هو الأصعب على المملكة، بسبب الظروف الاستثنائية التي فرضتها تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، مشيراً إلى أن الهدف الرئيسي للموازنة، البالغة 9,9 مليارات دينار (14 مليار دولار)، هو صيانة الاستقرار المالي.

لكن رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب نمر السليحات قال لـ«العربي الجديد» إن هناك العديد من الملاحظات الأساسية على مشروع قانون الموازنة، الأمر الذي يتطلب دراستها بشكل عميق بحيث تعكس الواقع المالي والاقتصادي للدولة، موضحاً أن «العجز المالي مرتفع جداً وغير مقبول، وبالتالي لن نسمح بأي إنفاق حكومي ليس في مكانه». ومن المتوقع أن تسجل الموازنة عجزاً بقيمة 2,05 مليار دينار (2,89 مليار دولار) بعد المنح، وفق تصريحات وزير المالية.

وقال السليحات: «الحكومة لم تظهر أيضاً المديونية العامة للدولة في حجمها الصحيح، حيث تم استثناء الديون المترتبة لصالح المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ومقدارها حوالي 9,2 مليارات دولار».

وأضاف: «وزير المالية ذكر أن الدين العام للأردن يبلغ 38 مليار دولار، مشكّلاً ما نسبته 88% من الناتج المحلي الإجمال، بينما الصحيح أن حجم الدين يبلغ حوالي 47,3 مليار دولار بإضافة ديون مؤسسة الضمان، ليتجاوز 110% من الناتج المحلي».

وانتقد السليحات اعتماد الحكومة على الضرائب لتحقيق الإيرادات المحلية من دون التركيز على الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال. وتمثل الضرائب غالبية الإيرادات المقدّرة في مشروع موازنة والبالغة 11,1 مليار دولار، منها 10,3 مليارات دولار إيرادات محلية و814 مليون دولار منح خارجية. لكن وزير المالية قال في خطابه يوم الأحد الماضي: «لا بد من الإقرار باستحالة خفضها».

## أخبار

### أسوأ تراجع في مبيعات السيارات الأوروبية

تراجعت مبيعات السيارات الأوروبية بما يقرب من الربع خلال العام الماضي، حيث تسببت جائحة فيروس كورونا الجديد في أسوأ أزمة على الإطلاق تضرب الصناعة كثيفة رأس المال.

انخفضت تسجيلات السيارات

الجديدة بنسبة 23,7% أو 3 ملايين سيارة، إلى 9,9 ملايين وحدة، وفقًا للأرقام الصادرة، أمس الثلاثاء، عن الاتحاد الأوروبي لمصنعي السيارات، الذي قال إن عمليات الإغلاق والقيود الأخرى «كان لها تأثير غير مسبوق على مبيعات السيارات في جميع أنحاء أوروبا». وسجلت جميع الأسواق الرئيسية تراجعات مزدوجة الرقم، وفق ما نقلت وكالة أسوشييتد برس، حيث انخفضت بنسبة 32,3% في إسبانيا و28% في إيطاليا و25% في فرنسا وبنسبة 19% في ألمانيا.

### 17,8 مليار دولار عجزاً كويتياً

أظهرت بيانات رسمية تسجيل الكويت عجزاً مالياً بقيمة 5,39 مليارات دينار (17,8 مليار دولار)، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2020/ 2021، وسط تداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على انخفاض الإيرادات النفطية. وتبدأ السنة المالية في الكويت في مطلع إبريل/ نيسان، وتنتهي في مارس/ آذار من العام التالي، وفق قانون الموازنة.

وحسب التقرير الشهري لوزارة المالية، ارتفع العجز بنسبة 137% على أساس سنوي، قياسا على عجز بقيمة 2,27 مليار دينار بالفترة المماثلة من العام المالي السابق. وتراجعت الإيرادات، وفق البيانات التي أوردتها وكالة الأناضول أمس، بنسبة 45,5% على أساس سنوي خلال فترة الأشهر التسعة المنتهية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي إلى 6,9 مليارات دينار، حيث هوت الإيرادات النفطية 49,4% إلى 5,86 مليارات دينار.

### تراجع العجز التجاري المصري

سجلت مصر عجزاً في الميزان التجاري غير النفطي بقيمة 38,29 مليار دولار خلال العام الماضي، لكنه جاء أقل مقارنة بالعام السابق عليه بنسبة 17% والذي بلغ خلاله 46,22 مليار دولار. ويأتي تراجع العجز التجاري (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات)، وفق بيان لوزارة التجارة والصناعة، أمس، إلى هبوط الواردات بنسبة 12% إلى 63,58 مليار دولار، مقابل 71,86 مليار دولار في 2019.

يتزامن هبوط الواردات مع إجراءات مصرية شملت غلق غالبية المرافق الحيوية والأسواق على فترات متقطعة خلال 2020، للحد من تفشي فيروس كورونا، نتج عنه تراجع الطلب على الاستهلاك.

استثمارات

# الجائحة تكبّل استثمارات تونس

## تأخر لقاح كورونا يحبط القطاع الخاص

انتقد مستثمرون تأخر الحلول الصحية في البلاد وتعثر استيراد لقاح كورونا، الامر الذي دفع اصحاب رؤوس الاموال إلى تأجيل استثمارا تهم

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يحول تأخر وصول لقاحات كورونا إلى تونس دون تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة خوفًا من العودة مجددا إلى الغلق، وغموض الاستراتيجيات الحكومية المتعلّقة بمكافحة الجائحة الصحية.

وبسبب تأخر الحكومة لحملات التطعيم إلى الربع الثاني من السنة وتواصل تصاعد العدوى في البلاد يؤخر المستثمرون في تونس برامجهم إلى أجل غير مسمّى، تحسّبا للأسوأ بعد أن نزل الفيروس بنمو الاقتصاد إلى مستويات قياسية لم تعرفها البلاد منذ نحو 4 عقود.

ويفتقد مستثمرون تأخر الحلول الصحية في البلاد وإخفاق الحكومة في جلب اللقاحات وبدء التطعيم، فيما تقدمت دول مجاورة في معالجة أوضاعها الصحية والاقتصادية استعدادا لتجاوز مخلفات كورونا.

طارق الشريف، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن تأخّر اللقاحات يحبط مشاريع المستثمرين، ويزيد في مخاطر غلق المؤسسات الاقتصادية التي تكابد من أجل البقاء منتقدا غياب خطط حكومية للإنعاش الاقتصادي.

ورجّح الشريف أن يؤخر المتعاملون الاقتصاديون خُططهم الاستثمارية، مشيرا إلى أن ضبابية مناخ الأعمال وتواصل تدابير الغلق في عدد من القطاعات المهمة لا يشجعان على بعث مشاريع جديدة.

وأفاد رئيس تكتّل كوناكت لرجال الأعمال أن البنوك باتت أكثر تشددا في تمويل المشاريع الجديدة وتطالب بخطط أعمال على المدى المتوسط، غير أن تواصل الجائحة يحبط القطاع الخاص.

وأضاف في ذات السياق أن المؤسسات الاقتصادية المتعثرة لم تعد قادرة على دفع الضرائب، وأصبحت مهددة بالاندثار مطالبا بإنقاذ الشركات المتعثرة قبل وصولها إلى مرحلة الغلق النهائي.

وتنوي الحكومة وفق قانون الموازنة تحصيل نحو 30 مليار دينار (الدولار = نحو 2,75 دينار) من المداخيل الجبائية بزيادة مقدرة بـ3,6 بالمائة عن العام الماضي.

ومنذ بدء الجائحة الصحية في مارس/ آذار الماضي لجأت الحكومة التونسية إلى حلول الحظر الشامل في مناسبتين كما تواصل تدابير الغلق الجزئي في القطاعات الخدماتية، ولا سيما قطاعات المقاهي والمطاعم فيما يتواصل الشلل التام في القطاع السياحي الذي يوفر 400 الف فرصة عمل. ويتوقع كاتب عام جامعة الأسفار، ظافر لطيف، أن يتواصل الغلق في المهن السياحية إلى الربع الثاني من السنة الحالية، فيما يهدد الفيروس وتأخر اللقاح بضياع موسم سياحي ثان بعد أن خسرت تونس موسم العام الماضي.

> شلل القطاع السياحي الذي يوفر 400 الف فرصة عمل

وقال لطيف في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن صناعة السياحة تعتمد على البرمجة المبكرة للحجوزات، مؤكدا أن الحجوزات متوقفة تماما منذ نحو السنة، فيما يتواصل تعثّر قطاع النقل الجوي، مرجّحا أن تخسر تونس الموسم السياحي الجديد في غياب حلول عاجلة لكبح الفيروس.

وأضاف كاتب عام جامعة وكالات الأسفار أن دفّة وكالات الأسفار العالمية تتجه نحو الدول التي بدأت مبكرا حملات التطعيم وقلّصت من خطر الفيروس، معتبرا أن الأسواق التي ستكسب معركتها ضد كورونا ستكون في صدارة البلدان المستقبلية للسياح.

أظهرت أحدث الأرقام الرسمية، أن إيرادات قطاع السياحة الحيوي في تونس هوت 65 بالمائة إلى حوالي مليار دينار (746 مليون دولار)، بينما هبط عدد السائحين 78 بالمائة في 2020، في ضربة قوية لاقتصاد البلاد بسبب تأثيرات جائحة فيروس كورونا. وأدت القيود على السفر في أنحاء العالم إلى أن تغلق أغلب الفنادق في تونس أبوابها، ويخسر عشرات الآلاف في القطاع وظائفهم.

وتوقّع الخبير الاقتصادي، رضا الشكندالي، أن الموجة الثانية القوية للجائحة الصحية قد تزيد من أتعاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة، والتي توقف نشاطها من جراء الموجة الأولى لكوفيد-19.

وقال الشكندالي لـ«العربي الجديد» إن تونس لن تتمكن من تحقيق نسبة النمو المفترضة للواردات، مع مزيد من تعطل سلاسل التوريد في العالم في صورة توجه الدول الشريكة مع تونس نحو غلق الحدود بهدف الوقاية من الجائحة الصحية.

وتتطلع تونس، وفق توقعات حكومية، إلى أن تعود إلى تحقيق نسب نمو إيجابية العام الحالي، فيما يرجّح البنك الدولي أن يرتفع نمو اقتصاد تونس إلى 5,4 بالمائة هذا العام مقابل نمو سالب بـ7 بالمائة في 2020.

الموجة الثانية من كورونا الزت سلبا على مختلف الأنشطة الاقتصادية (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

العراق

# ملجأ البيع على الأرصفة

بغداد ـ **كرم سعدي**

لم يكن أمام محمد مزهر الذي فقد عمله سوى الانصياع لنصيحة شقيقه الذي يكبره بعامين ويشاركه في افتراش الرصيف لبيع معدات وحاجيات رخيصة الثمن وترغيبها الأسر، لا سيما أن الرصيف يقع على قارعة طريق حيوي في منطقة الباب المعظم وسط العاصمة العراقية بغداد. ورغم أنه كان يعتبر البيع على الأرصفة عملاً غير لائق لكنه منذ أكثر من شهرين يواظب على تنسيق بضاعته من المعقمات والمطهرات التي يرصفها بشكل جاذب فوق عارضة خشبية، بل أصبح ينادي على بضاعته بصوت عال ليرغب الناس بشرائها. وبالإضافة إلى ما خلفته تداعيات فيروس كورونا منذ بدء انتشاره بالعراق في مارس/آذار 2020، فقد أفقدت في العراق أكثر من 2,5 مليون شخص وظائفهم بالقطاع الخاص، حسب تقديرات خبراء اقتصاد، وهي عبارة عن مهن ووظائف الأجور اليومية التي أوقفها حظر التجوال وإجراءات مواجهة الجائحة الصحية. وشهدت الأسواق ارتفاعاً في أسعار السلع على أثر الخطة التي وضعتها الحكومة بخفض سعر الدينار مقابل الدولار سعياً لتوفير مرتبات الموظفين بالعملة المحلية. وفي حديثه لـ«العربي الجديد» يقول مزهر وهو في العقد الرابع من العمر إنه منذ سبعة أشهر فقد وظيفته في فرع لشركة أجنبية ببغداد، التي كانت توفر دخلاً جيداً له، مضيفاً: «حاولت جاهدا إيجاد عمل مناسب لكن يبدو أن عددا كبيرا كان مصيرهم مثل مصيري وفقدوا أعمالهم ما جعل البطالة تتسع في البلد». ولا يعتقد مزهر أنه سيستمر في مهنته الحالية التي يراها «مؤقتة» لحين انقضاء الأزمة التي تمر بها بلاده أو الحصول على عمل آخر إذ يجد نفسه مضطراً للوقوف على الرصيف، قائلاً: «طيلة الأشهر الماضية أنفقت أكثر من نصف المال الذي ادخرته منذ سنوات ووجدت أنه ليس من المناسب أن أنفق المزيد دون أن أعمل، عملي الحالي يساعدني في سداد بعض نفقات أسرتي وأحاول إيجاد عمل مناسب ولكن هذا يعتمد بشكل أساسي على تحسن الوضع الاقتصادي العام في العراق» وفق قوله. وشهدت أسعار السلع ارتفاعا خلال الشهر الماضي، بعد أن وصل سعر صرف العملة المحلية إلى مستوى قياسي مدّن، 1460 دينارا مقابل الدولار في قفزة قياسية بعد أن كان يراوح بين 1200 و1221 دينارا طوال السنوات الماضية. وبررت وزارة المالية العراقية قرار خفض قيمة الدينار بمواجهة الأزمة المالية التي تتعرض لها البلاد، إثر تراجع أسعار بيع النفط في الأسواق العالمية، بسبب تداعيات فيروس كورونا. والعراق، أحد البلدان ذات الاقتصاد الريعي، حيث يعتمد على إيرادات بيع النفط لتمويل ما يصل إلى 95 في المائة من نفقات الدولة. المواطن العراقي وفقاً للخبير بالشأن العراقي، عمر السامرائي، الذي تحدث لـ«العربي الجديد» يمر بـ«مرحلة حرجة»، نتيجة ما يصفها بـ«الأزمات المتراكمة التي يشهدها البلد منذ سنوات طويلة». وبعيداً عن أسباب هذه الأزمات الاقتصادية بحسب السامرائي التي يحيلها إلى «مخلفات المحاصصة السياسية» التي طغت على طبيعة الحكم في البلاد بعد 2003، وفق قوله، فإن «البسطات» (مكان لبيع السلع على الأرصفة) التي لجأ إليها الباحثون عن تحسين دخولهم والعاطلون من العمل اعتبره السامرائي «أمراً متوقعاً»، لكنه يرى أن ذلك الفعل «ستكون له آثار سلبية على الشخص وإن كانت ستوفر مردوداً مادياً جيداً، هذا إذا فرضنا أنها ستغطي تكاليف معيشة من اتخذها خياراً بديلاً». وأضاف: «هنا يوجد عدد كبير من المواطنين الذين يملكون وظائف جيدة وهم معتادون على وضع اجتماعي معين، وحين يضطرون إلى ممارسة مهنة أقل مستوى من وضعهم الاجتماعي سوف يكونون تحت ضغوط نفسية هائلة وإن كانوا يبدون سعداء في عملهم». وتابع: «مبدئياً فإن أي عمل يمارسه الإنسان يقضي فيه عدة ساعات يومياً دون أن يكون له مردود مادي جيد سيجلب آثاراً سيئة ولن يداوم على ممارسة المهنة طويلاً».

> 2,5 مليون شخص فقدوا وظائفهم بالقطاع الخاص

> ضغوط نفسية هائلة على الجامعيين للعمل في غير تخصصاتهم

ما تحدث عنه السامرائي يؤكده كثيرون يزاولون عملاً جديداً على الأرصفة، يقولون إنهم «مضطرون» للاستمرار في هذا العمل من أجل كسب قوت أسرهم وسداد ما عليهم من التزامات. خضير جزاع (47 عاما) يقول لـ«العربي الجديد» إنه خسر عملين في آن واحد، حيث كان يعمل مرشداً في شركة سياحية تسير رحلات ترفيهية إلى مناطق شمالي البلاد، ومصوراً للأعراس، لكن «الظروف كانت أقوى مني» وفق قوله، حيث تم منع إقامة الأعراس في القاعات الخاصة وتوقفت الرحلات السياحية.

وأضاف: «شاركت صديقي في إنشاء بسطة لبيع الفواكه والخضروات»، مشيراً إلى أن صديقه ويدعى حسين، موظف في وزارة العلوم والتكنولوجيا، لكنه اضطر إلى البحث عن عمل يزيد من دخله.

وأشار جزاع إلى أنه يتناوب على العمل في بسطتهما التي يطلق عليها «المنقذة»، قائلاً: «لقد أنقذنا هذا العمل أنا وصديقي. علينا التزامات مالية يجب أن نسددها. لم نكن نتوقع أن يصير الحال إلى ما هو عليه اليوم». ونظراً لكونه اعتاد على التواصل مع الناس بحسب طبيعة عمله حيث يتوجب عليه أن يتحدث ويتعاون مع عشرات الأشخاص يومياً في مهنة السياحة والتصوير، يقول جزاع إنه استطاع سريعا التأقلم مع عمله على الرصيف، لكن رغم ذلك يعتبره لا يتناسب مع شخصيته وإمكاناته لكونه يحمل شهادة جامعية ويتحدث لغتين أجنبيتين إلى جانب العربية. ويضيف: «العمل على الرصيف مهنة لمن لم يتحصل على تعليم، وبحسب ما هو معروف عمل وضيع، في نظر البعض». ونظرا لذلك يقول جزاع إن صديقه حسين الذي يشاركه في العمل على الرصيف لم يتمكن من الاندماج في مهنته الجديدة، مبيناً «صديقي تأثر نفسيا بشكل كبير، وتنتابه حالات كآبة فهو مضطر للعمل في مهنة أدنى بكثير من وضعه الاجتماعي».

تحقيق

قال فريق الخبراء الخاص باليمن في الأمم المتحدة في أحدث تقاريره إن معلومات حصل عليها الفريق من مسؤولين يمنيين تؤكد الإثراء غير المشروع لقيادات محلية عن طريق اختلاس الأموال المحصلة من مختلف القطاعات والمنافذ الإيرادية العامة

# منافذ الفساد في اليمن

## تسرب الموارد واختلاس واسع للأموال العامة

عدن ـ **محمد راجح**

في الوقت الذي فشلت فيه مختلف التدخلات الحكومية في اليمن لإنقاذ الاقتصاد المنهار والعملة الوطنية مع تفاقم متواصل للأوضاع المعيشية والإنسانية، تبرز المعضلة الرئيسية التي تعاني منها البلاد والمتمثلة في تسرب الموارد وتشتتها وتفكك المؤسسات المالية العامة وتبدد الدورة النقدية وعدم قدرة البنك المركزي اليمني على تحصيل الإيرادات والارتباط بفروعه على مستوى المحافظات الواقعة في نطاقه الجغرافي.

وبينما تستولي قوى نافذه في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية الجديدة على إيرادات محلية في عدن، يقوم الحوثيون بتحصيل الإتاوات الجمركية في ميناءي الحديدة والصليف، وإيرادات جمركية إضافية في منافذ برية عديدة، مثل عفار في محافظة البيضاء (وسط)، وذمار وجبل رأس في الحديدة (غرب)، إضافة إلى السيطرة على الطرق الرئيسية التي تمر عبرها جميع الواردات تقريباً بعد وصولها إلى اليمن من المعابر البرية مع سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، ومن ميناءي المكلا وعدن. فيما الإيرادات التي تحصلها محافظات مأرب والمهرة وحضرموت يستولي عليها مسؤولون محليون، بالإضافة إلى الأموال المحصلة من بيع الغاز الطبيعي في مأرب وتحصيل الرسوم الجمركية في موانئ ومعابر المهرة في غياب أي رقابة فعلية للبنك المركزي اليمني في عدن.

نتيجة لذلك قال فريق الخبراء الخاص باليمن في الأمم المتحدة في أحدث تقاريره إنّ معلومات حصل عليها الفريق من مسؤولين يمنيين تؤكد الإثراء غير المشروع لقيادات محلية عن طريق اختلاس الأموال المحصلة من مختلف القطاعات والمنافذ الإيرادية العامة الخارجة عن سيطرة ونفوذ الحكومة والمؤسسات العامة الرسمية.

ويفيد الخبير المالي والاقتصادي، أحمد السفياني، بأن هذه المنافذ باتت مرتعاً خصباً للنهب والسطو على الأموال العامة في اليمن على حساب توسع رقعة الجوع والفقر والبطالة لتشمل معظم اليمنيين بعدما فقدوا أعمالهم وروواتبهم ومعظم فرصهم في العمل.

ويرى السفياني في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الانقسام المالي وتشتت المؤسسات العامة وتقويضها وتدميرها ساهم بشكل كبير في ازدهار الإثراء غير المشروع في اليمن وعمليات غسيل الأموال التي تجرى بشكل واسع، والتي أدت إلى تشكل طبقات ثرية ونافذة في معظم المناطق اليمنية، أصبحت بمثابة عائق رئيسي أمام أي جهود حكومية لتحسين الأوضاع المعيشية والانتظام في صرف رواتبهم وتحسينها في المناطق الحكومية أو تعميم صرفها لمعظم الموظفين في الخدمة المدنية. واكدت مصادر حكومية مطلعة لـ«العربي الجديد» صدمة وزراء الحكومة الجديدة التي عادت لمزاولة عملها من عاصمتها المؤقتة عدن، من الانهيار الواسع في المؤسسات العامة وتفككها وعدم وجود أي بيئة مؤسسية للعمل من خلالها.

> 88
> تهاوت العملة اليمنية بشكل متسارع خلال السنوات الخمس الماضية، كما تكبد الاقتصاد خسائر بنحو 88 مليار دولار، حسب بيانات رسمية، ويأتي ذلك في ظل تدهور مؤشرات مختلف القطاعات الانتاجية.

فضلاً عن عدم انصياع الجهات المالية الإيرادية وعجزها عن إيصال مواردها إلى البنك المركزي اليمني في عدن الذي يواجه ضغوطا واسعة لا تقف عند حدود تدهور سعر الصرف وانهيار العملة، ولكن تمتد إلى عدة ممارسات تمس كيان أرفع مؤسسة مالية سيادية في البلاد من عمليات مضاربة واسعة بالعملة وغسيل أموال ورفض الفروع الرئيسية التابعة للبنك في المحافظات الارتباط مالياً بشكل كلي بالمركز الرئيسي للبنك، وفقاً للقوانين المالية النافذة في اليمن. في السياق، أكد مصدر مسؤول في وزارة المالية في عدن، رفض الكشف عن هويته، أن الوزارة تعمل على بلورة خطة متكاملة للنهوض بالقطاعات الإيرادية وتوحيد الموارد العامة ووقف تسريبها المتواصل.

وأهمها، وفق حديث المسؤول لـ«العربي الجديد»، الإيرادات الضريبية والجمركية المحصلة من ميناء عدن باعتباره أهم منفذ إيرادي محلي في الوقت الراهن، وباعتباره كذلك الميناء الرئيسي الوحيد الذي يعمل حالياً ويستقبل أكثر من 70% من خطوط الشحن التجارية وحركة الاستيراد والتصدير في اليمن.

وكان وزير المالية في الحكومة اليمنية، سالم بن بريك، قد عقد عدة اجتماعات الأسبوع الماضي مع المسؤولين في الوزارة ومديري المؤسسات العامة الإيرادية، لتدارس الوضع الراهن ووضع خطط العمل للفترة المقبلة، والتي ستركز على إعادة بناء المؤسسات المالية للدولة وتحصيل الموارد وفقاً لاستراتيجية ذات أهداف واضحة للمساهمة في تعافي ونهوض الاقتصاد الوطني، وفقاً لخطة الحكومة في الجانب الاقتصادي وزيادة الموارد. إضافة إلى العمل على تعزيز الشراكة القائمة مع شركاء الحكومة والمانحين والمجتمع الدولي لضمان نجاح خطط ومساعي انتشال البلاد من الأوضاع الراهنة في مختلف مجالات وقطاعات التنمية الاقتصادية.

وزير المالية وضع بعض ملامح العمل في هذا الجانب خلال الفترة المقبلة، إذ سيركز على الالتزام بالأنظمة والقوانين السارية والنافذة في العام الجاري، لمواجهة الصعوبات والتحديات من أجل ضمان تجاوزها والتغلب عليها، والإسهام في تحسين العملة الوطنية وانعكاس ذلك بشكل إيجابي على الحياة المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. وقال البنك الدولي في تقرير الآفاق الاقتصادية لليمن إن التشوهات الناجمة عن تجزئة القدرات المؤسسية (وخاصة البنك المركزي اليمني) وتضارب القرارات المتعلقة بالسياسات بين مناطق السيطرة، أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية، من الصراعات التي طال أمدها، وانقطاع الخدمات الأساسية، والنقص الحاد في مدخلات الإنتاج الأساسية، بما في ذلك الوقود.

> اثراء غير مشروع لقيادات محلية عن طريق الاختلاس والنهب

> الانقسام المالي وتشتت المؤسسات العامة ساهما في ازدهار الفساد

وتتسم الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للفترة المقبلة في اليمن بحسب البنك الدولي بقدر كبير من عدم التيقن، فمن شأن حدوث تعاف تدريجي لأسعار النفط العالمية أن يساعد على تخفيف الضغط على الماليات العامة للحكومة المعترف بها دولياً، ومع ذلك، ومع استمرار تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، فإن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لا تزال بالغة الصعوبة.

ويجزم الباحث الاقتصادي كمال الحروي أن تكلفة انتشال اليمن من هذه الوضعية أصبحت باهظة ومعقدة وتتطلب دعماً وجهوداً دولية سخية لتطبيع الحياة في المناطق والمدن المدمرة والمتضررة. لكن قبل كل ذلك، كما يؤكد الحروي في حديثه لـ«العربي الجديد»، يتطلب الأمر وضع حد للإثراء غير المشروع عن طريق استغلال المنافذ والموارد العامة التي في حال توحيدها وتحصيلها سيكون بمقدور الجهات الحكومية المعنية الوقوف على ما لديها من إمكانات تتيح لها الوفاء بالتزاماتها المعيشية والخدمية العاجلة.

تقرير

يواجه جوزيف بايدن الذي سينصب اليوم الأربعاء رسمياً، الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة، الداخلي والخارجي، على رأسها محاصرة جائحة كورونا وتداعياتها على النمو الاقتصادي وخلق الوظائف الجديدة

# تنصيب بايدن

## تحديات اقتصادية ومالية كبرى تواجه إدارة الرئيس الـ46

موسى مهدي

تبدأ الولايات المتحدة اليوم الأربعاء، عهداً جديداً بتنصيب المرشح الديمقراطي جو بايدن، الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة، بعد شهور عصيبة مليئة بالشكوك شهدتها البلاد بسبب رفض الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب الاعتراف بنتيجة الانتخابات وتاليب مناصريه على رفضها، وما ترتب على ذلك من اقتحام مبنى الكونغرس في واشنطن «كابيتول هيل».

وبالتالي فإن الرئيس جو بايدن يصعد لمنصة الحكم ليواجه مجموعة من التحديات الكبرى، وهو يبدأ يومه الأول في البيت الأبيض على الصعيدين المحلي والخارجي.

على الصعيد المحلي تواجه إدارة الرئيس بايدن كيفية محاصرة التفشي الواسع والسريع لجائحة كورونا في البلاد، إذ بلغ عدد الإصابات حتى يوم أمس الثلاثاء، 24 مليون إصابة، كما بلغ عدد الوفيات حوالي 400 ألف وفاة. وبالتالي فإن محاصرة الجائحة وتداعياتها لها تنزلات مباشرة على ارتفاع معدل البطالة وإعادة النشاط للأعمال التجارية، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي الأميركي وفرص التوظيف. ويرى محللون أن تنفيذ خطة محاصرة انتشار الجائحة ومحاصرة تداعياتها ستكون من أولويات إدارة الرئيس بايدن في المائة يوم الأولى. وحسب إحصائيات مصلحة العمل الأميركية، فإن عدد العاطلين عن العمل بلغ 10,7 ملايين عاطل في نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وهؤلاء جميعاً يحتاجون إلى إعانات عاجلة، كما أن أصحاب الدخول الدنيا يترقبون بفارغ الصبر الشيك الذي من المقرر أن يرتفع من 1400 دولار إلى ألفي دولار، بعد حيازة الحزب الديمقراطي على الأغلبية في مجلسي الكونغرس.

على صعيد أسواق المال، لدى المستثمرين آمال وطموحات أن تنهي الإدارة الجديدة الاضطرابات التي خلقتها الإدارة السابقة بسبب قراراتها المتقلبة وتغريدات ترامب المزعجة، وفي ذات الوقت يترقب المستثمرين القلق على أرباحهم من الضرائب التي أعلن الرئيس بايدن عنها أثناء حملته الانتخابية. وبالتالي يراقب المستثمرون مسار الإدارة الجديدة لمعرفة متى ستطبق الضرائب على الثروة وعلى أرباح رأس المال وعلى التوزيعات والشركات وكم ستكون نسبتها، لأن ذلك سيكون له تأثير مباشر على أرباح الشركات وتزيعاتها، وبالتالي مستويات أسعار الأسهم وأداء بورصة «وول ستريت» التي حققت ارتفاعات قياسية خلال العام الماضي 2020، وبلغت قيمتها السوقية أكثر من 50,8 تريليون دولار وكسبت في هذا العام 13,1 تريليون دولار، حسب بيانات شركة سيبلس الأميركية المتخصصة في أبحاث البورصات والأسهم العالمية. وهناك أكثر من 150 مليون مواطن أميركي مستثمر في البورصة الأميركية، ويعتمد العديد منهم في دخلهم على توزيعات أرباح الشركات والمضاربة على أسعار الأسهم. ويخطط بايدن لرفع الضرائب على أرباح رأس المال المستثمر التي تفوق مليون دولار، وكذلك زيادتها على الدخول التي تفوق 400 ألف دولار في العام. وعلى الرغم من أن أسواق المال بدت مرتاحة لعهد الرئيس بايدن عبر ما حققته من ارتفاعات رغم الاضطرابات وإشاعة عدم الاستقرار من قبل الرئيس ترامب وأنصاره، إلا أن هنالك قلقا ومخاوف بشأن سياسات بايدن الداخلية، ومدى قدرته على إنهاء الانقسام السياسي والعرقي والطبقي الحاد الذي تزايد خلال الأربع سنوات الماضية، وأصبح يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلد يقود النظم الديمقراطية والرأسمالية والليبرالية في العالم.

فالمستثمرون رغم سعادتهم بحزمة الإنقاذ المالي الكبيرة التي أعلن عنها الرئيس بايدن والمقدرة بنحو 1,9 تريليون دولار، إلا أنهم غير متيقنين حول تداعيات الإسراف الإنفاقي المتوقع من الإدارة الديمقراطية الجديدة واحتمال إطلاق يد الاحتياطي الفدرالي «البنك المركزي الأميركي» في التحفيز النقدي وشراء السندات و«الريبو». إذ يرى محللون أن ذلك ستكون له انعكاسات خطيرة على ارتفاع التضخم، وتأثيره على ارتفاع العجز في الميزانية والارتفاع الصاروخي في الديون السيادية التي تجاوزت حتى الآن 26 تريليون دولار. وبالتالي هنالك مخاوف من تراجع جاذبية سندات الخزانة الأميركية وتدهور سعر صرف الدولار، الذي تراجع بمعدلات كبيرة خلال النصف الثاني من العام الماضي، وخسر نحو 7,0% من قيمته مقابل اليوان الصيني. في هذا الشأن يقول الاقتصادي البريطاني، سايمون فرينش، من شركة بانمور غوردون في لندن، «إن إنفاق الترليونات على الاقتصاد هو أفضل خيار أمام إدارة جو بايدن، لأن بديل عدم الانفاق سيكون ارتفاع معدلات البطالة وانكماش النمو الاقتصادي». ويرى الاقتصادي فرينش ان الحكومات الأميركية تجاهلت التوفير والادخار في سنوات الانتعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن إدارة بايدن ستدفع ثمناً غالياً خلال سنوات الانكماش الاقتصادي.

على الصعيد العالمي تواجه إدارة بايدن تحديات الحد من التمدد التجاري والاقتصادي والتقني الصيني في العالم، ومنعها من الصعود أكثر في المسرح العالمي. وأعلن بايدن عن نيته تكوين تحالف من «الاقتصادات الديمقراطية»، على رأسها بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي والهند ودول النمور الآسيوية. وهذه الاستراتيجية تختلف عن استراتيجية الرئيس الخاسر دونالد ترامب التي عملت على احتواء التمدد الصيني عبر رفع الرسوم على الصادرات الصينية من دون اللجوء لتشكيل تحالف مع الأصدقاء والاقتصادات الرأسمالية. وكانت النتيجة ارتفاع العجز التجاري الأميركي مع الصين إلى أعلى من مستوياتها قبل فرض الرسوم، وتذمر الشركات الأميركية المنتجة في الصين وتصدر من هنالك للسوق الأميركي.

المستثمرون يراقبون تحركات إدارة بايدن (Getty)

### آمال ومخاوف تنتاب المستثمرين في البورصة الاميركية

### مخاوف من اضطرابات

أثار الخبير الاقتصادي الاميركي نوريل روبيني، مخاوف من ان تشهد الولاية الاولى للرئيس الاميركي جو بايدن اضطرابات محلية في الداخل وهجمات الكترونية من الخارج.

ويرى الاقتصادي روبيني في تحليل لمجلة «دير شبيغل» ان روسيا والصين ستشنان هجمات الكترونية على اميركا، وتنشران معلومات كاذبة خلال السنوات الاربع المقبلة. كما دعا الى تشديد القواعد التنظيمية على منصات التكنولوجيا الكبرى مثل «فيسبوك» و«تويتر».

# الريال الإيراني يتحسن وسط استمرار نزيف البورصة

تواجه البورصة الإيرانية نزيفاً مستمراً وسط احتجاجات المستثمرين على سياسات حكومة الرئيس حسن روحاني بينما ترتفع جاذبية الريال

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تشهد الأسواق الإيرانية هذه الأيام تطورات في اتجاهات متباينة؛ فمن جهة، يسجل الريال الإيراني ارتفاعاً ملحوظاً ومستمراً، ومن جهة أخرى تواصل بورصة طهران نزيفها الحاد المستمر منذ ستة أشهر تقريباً. وتراجعت أسعار العملات الأجنبية مقابل الريال الإيراني، وكذلك أسعار الذهب يوم الإثنين الماضي متأثرة بانخفاض سعر الدولار الأميركي. فبعد أن كان سعر صرف الدولار الأميركي نحو 250 ألف ريال في السوق الحر خلال الأسبوع الماضي، تراجع إلى 210 آلاف ريال وسط توقعات بأن يستمر ارتفاع الريال مقابل العملات الأجنبية خلال الأيام المقبلة. ورصد «العربي الجديد» في سوق العملات الصعبة في شارع «فردوسي» وسط العاصمة طهران، أن عدد البائعين للعملات الأجنبية وبالذات الدولار الأميركي واليورو أكبر من المشترين، وأن الطلب على هذه العملات يسجل تراجعاً ملحوظاً، ما تسبب بانخفاض مستمر لأسعارها مقابل الريال.

ويعود تحسن الريال الإيراني إلى «أسباب سياسية ونفسية أكثر من أن تكون هناك أسباب اقتصادية حقيقية»، حسب الخبير الاقتصادي الإيراني، إيرج يوسفي لـ«العربي الجديد»، الذي قال إن البنك المركزي الإيراني من جهة «يسعى إلى خفض أسعار العملات الأجنبية إلى أقل ما يمكن»، ومن جهة أخرى، «قد تركت التطورات السياسية في الولايات المتحدة وقرب تولي الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن السلطة أثرها النفسي» على أسواق العملات الأجنبية في إيران.

ويشير يوسفي إلى بعض الأسباب الاقتصادية، منها «السوق المالي المشكّل خلال الخريف من قبل البنوك الإيرانية لتحديد أسعار العملات بعيداً عن مؤثرات الأسواق»، واحتمال انضمام إيران إلى مجموعة العمل المالي الدولية FATF بعدما عاود مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران أخيراً مناقشة اتفاقيتين مرتبطتين بالمجموعة سبق أن رفض إقرارهما. وأضاف يوسفي أن هناك توقعات بأن يتم الانضمام إلى «فاتف» لإخراج إيران من قائمتها السوداء، مما يسهل معاملاتها المالية مع الخارج. أما السبب الاقتصادي الآخر، حسب الخبير الإيراني، فهو ضخ البنك المركزي كميات من الدولار في السوق خلال الأيام الأخيرة، قائلاً إن جزءاً منها يعود إلى «الحصول على أرصدة إيرانية مجمدة من الخارج وتحديداً في العراق».

على صعيد سوق الأسهم، استمر نزيف البورصة الإيرانية في بداية الأسبوع الجاري وخسرت خلال معاملات الاثنين أكثر من 36 ألف نقطة، وذلك في تراجع مستمر حاد منذ 6 أشهر، ما أثار قلق المستثمرين الإيرانيين ودفع بعضهم إلى التجمع، أمام مقر بورصة طهران احتجاجاً على الوضع وتوجيه اتهامات للحكومة وإدارة البورصة بالتسبب بسقوطها إلى هذا المستوى القياسي.

وقدم رئيس منظمة بورصة طهران، حسن قالیباف، استقالته أمس، لوزير الاقتصاد الإيراني، فرهاد دجبسند، منتقداً في رسالة الاستقالة «التدخلات السياسية والتناول غير المهني لقضايا البورصة من قبل المسؤولين». من جهته، أكد رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، أمس، خلال جلسة البرلمان أن «البورصة شهدت سقوطا حادا»، معتبرا أن هذا الوضع «غير مقبول»، وداعيا الحكومة إلى تحمل المسؤولية.

إلى ذلك، كشف البرلماني الإيراني، أحمد نادري، في تغريدة عبر «تويتر» عن توقيع 102 نائب على ورقة لاستجواب وزير الاقتصاد في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان). ويتهم مستثمرون إيرانيون حكومة الرئيس حسن روحاني بأنها سجعتهم على الاستثمار في البورصة وباعت أسهم شركات كبرى بأسعار عالية، لكنها تركت البورصة منذ الصيف لتنزف بشكل مستمر، لكن هناك آراء تعزو النزيف إلى الأجواء المشحونة بين طهران وواشنطن خلال الشهور الأخيرة وسط توقعات باحتمال نشوب مواجهة عسكرية في أي لحظة. من جانبه يقول المدير التنفيذي السابق لبورصة طهران، علي رحماني، لـ«العربي الجديد»، إن أحد هذه الأسباب يعود إلى تصحيح الأسعار بعد قفزة شهدتها أسعار الأسهم في البورصة، من مطلع مايو/أيار إلى أغسطس/آب الماضي، مشيراً إلى أن دخول مستثمرين جدد بأستثمارات كبيرة تسبب في ارتفاع أسعار الأسهم.

### استقالة رئيس بورصة طهران... والبرلمان يتجه لاستجواب وزير الاقتصاد

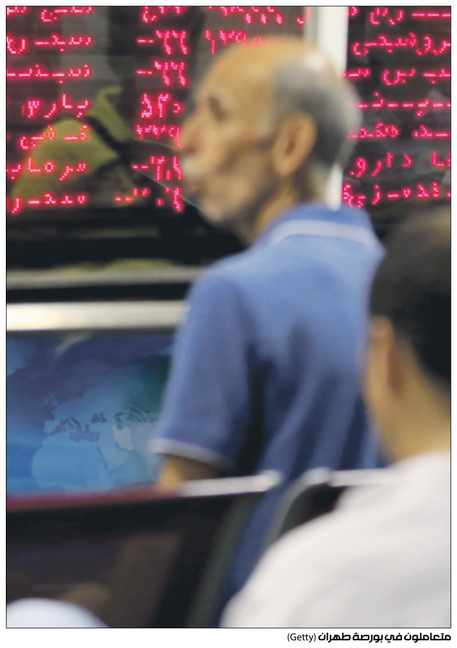

متعاملون في بورصة طهران (Getty)

# تراجع سهم «بنك أوف أميركا»

تراجع سهم «بنك أوف أميركا» خلال تعاملات ما قبل افتتاح السوق الأميركي أمس الثلاثاء، ليسطلب مكاسبه السابقة على مدى ثلاثة أشهر، بعدما سجل المصرف إيرادات أقل من المتوقعة. وحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، تراجع صافي دخل البنك إلى 5,5 مليارات دولار، بواقع 59 سنتاً لكل سهم خلال الربع الأخير من 2020، مقارنة مع 7 مليارات دولار أو 74 سنتاً للسهم خلال الفترة نفسها من العام السابق له، متخطياً توقعات شركة «فاكت ست» التي أشارت إلى دخل بمقدار 55 سنتاً للسهم. وانخفض إجمالي إيرادات المصرف بنسبة 10,1% إلى 20,1 مليار دولار خلال الربع الأخير من العام الماضي، أي جاءت دون توقعات «فاكت ست» البالغة 20,58 مليار دولار، وذلك نتيجة تراجع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 15,5% إلى 10,25 مليارات دولار. وحسب بيانات المصرف، ارتفعت إيرادات الأسواق العالمية بنسبة 14,1% إلى 3,91 مليارات دولار، بأقل من التوقعات التي أشارت إلى ارتفاعها إلى 4,10 مليارات دولار. كما ارتفعت إيرادات الأسهم بنسبة 30% عند 1,3 مليار دولار، بينما تراجعت الإيرادات الثابتة والعملات والسلع الأساسية بنسبة 5% إلى 1,7 مليار دولار.

وقال الرئيس التنفيذي للمصرف، بريان موينيهان، في بيان أمس الثلاثاء: «في الربع الرابع، واصلنا رؤية بوادر التعافي، بقيادة زيادة الإنفاق الاستهلاكي، واستقرار الطلب على القروض من قبل عملائنا التجاريين، والأسواق القوية والنشاط الاستثماري».

وفي ذات الشأن أشار تقرير مصرف «جي بي مورغان تشيس» لأرباح الربع الأخير من عام 2020، إلى أنها فاقت توقعات المحللين. ووصلت ربحية سهم « جي بي مورغان» 3,79 دولارات في حين سجلت الإيرادات 29,22 مليار دولار، وكانت استطلاعات آراء السوق قد توقعت أن تصل ربحية السهم لـ 2,56 دولار وأن تصل أرباح الشركة 28 مليار دولار. ويعد مصرف «جي بي مورغان» من اكبر المصارف الأميركية والقائد الفعلي للصناعة المصرفية في الولايات المتحدة. ويرى محللون أن أسهم المصارف الأميركية ستستعيد الجاذبية خلال العام الجاري بعد أن فقدتها في العام الماضي 2020. وكانت أسهم المصارف الأميركية قد عانت خلال العام الماضي من ارتفاع المخصصات التي رصدتها لتغطية الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها بسبب الإفلاسات العديدة التي ضربت قطاعات السفر والترفيه والفنادق والنفط الصخري. ولكن، حسب بيانات «فاينانشال تايمز»، منذ الإعلان عن نجاح اختبارات لقاح فايزر وبيونتيك، تحرك مؤشر قطاع المصارف الأميركية وحققت أسهمها في المتوسط ارتفاعاً بلغ 25%. كما ارتفعت قيمة أسهمها بنسبة 7,0% في يوم واحد خلال تعاملات يوم 14 يناير/كانون الثاني الجاري، وذلك بعدما أظهرت نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ في جورجيا حيازة الحزب الديمقراطي أغلبية في الكونغرس الأميركي. ومن المتوقع أن تحصد المصارف الأميركية أي نجاح في خطة بايدن لإنعاش الاقتصاد، لأن لديها سيولة ضخمة تحصلت عليها بنسبة فائدة شبه صفرية وستتمكن من إقراضها وتحقيق هامش ربحي كبير في حال تحرك النشاط الاقتصادي للشركات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

### أسهم المصارف الأميركية تتجه لاستعادة جاذبيتها خلال العام الجاري

فرع لمصرف «بنك اوف اميركا» في العاصمة الأميركية واشنطن (Getty)

(العربي الجديد)



رؤية

# لماذا تبيع مصر شركة الحديد والصلب؟

شريف عثمان

على الرغم مما أثاره قرار تصفية مجمع الحديد والصلب بمدينة حلوان المصرية من توتر وقلق واعتراض، لم يكن الأمر مفاجئا للكثيرين ممن تابعوا تفاصيل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (المزعوم) الذي «أعدته» الحكومة المصرية بإيحاء من صندوق النقد الدولي، للحصول على قرض الاثني عشر مليار دولار الذي تم الاتفاق عليه مع المؤسسة الدولية قبل ما يقرب من خمسين شهراً.

وفي حين تجنب المسؤولون المصريون على مدار الأعوام السابقة ذكر اسم الشركة العريقة، التي كانت على مدار سنوات إحدى ركائز الصناعة المصرية، ضمن الشركات المرشحة للخصخصة، كانت كل الخطوات التي تمت منذ الحصول على أول دفعة من القرض تشير إلى أن أياً من الشركات المملوكة للدولة، أو أي نوع من الأصول التي تملكها الحكومة المصرية، لن يكون بعيداً عن البيع، وما حال جزيرتي تيران وصنافير عنا ببعيد.

لا أحاول التقليل من تبعات قرار تصفية مجمع الحديد والصلب، وما يمثله من تهديد لمصير آلاف العاملين وأسرهم، وما يثيره من شجون ترتبط بآمال عقدت على صرح كبير كان وما زال ممكناً تحويله إلى مصدر هام لإيرادات الدولة، ولن أتطرق إلى مناقشة اقترابه من تحقيق هذا الهدف أو خسارته لمليارات الجنيهات، ولكن أشير فقط إلى أن الخطوة كانت نتيجة منطقية لما سبقها من فشل، وأن الأمر لن يتوقف عند المجمع العزيز على أغلب المصريين، حيث ينذر استمرار إدارة أصول الدولة بنفس الأسلوب بلحاق ما تبقى من شركات القطاع العام بها في القريب العاجل.

تعاني مصر من عجز مزمن في الميزان التجاري، وكذا في الحساب الجاري وميزان المدفوعات، والأخير يمثل، قبل الاقتراض لسد العجز، حصيلة تعاملات الدولة مع العالم الخارجي، فإما أن تحقق فائضاً عند بيعها للعالم الخارجي سلعاً وخدمات أكثر مما تشتري منه، أو تعاني عجزاً في الحالة العكسية. وللتبسيط، يمكن تشبيه ما يعكسه ميزان المدفوعات للدولة بحالة الأسرة، في أي مجتمع، تتعامل مع الجيران بيعاً وشراءً للسلع والخدمات طوال العام، إلى أن يحين موعد الحساب النهائي في نهاية العام، لتدفع الأسرة ما عليها للجيران في حالة وجود عجز في تعاملاتها معهم، أو تُحصل ما يستحق لها لو كان لديها فائضاً.

ولما كانت الأسرة (وهي هنا الدولة المصرية) تعاني عجزاً، فإن أول ما تلجأ إليه هو السحب من مدخراتها في البنوك لتدفع ما عليها للجيران، وهي هنا تماثل احتياطيات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها الحكومة. وعلى مدار السنوات السابقة، سحبت أسرتنا من مدخراتها لدى البنوك كل ما أمكن سحبه، قبل أن يتفق أفرادها على أن ما تبقى اقترب من الحد الأدنى المطلوب لسداد فواتير الطعام والدواء التي لا يمكن تأجيل سدادها، وهو ما فرض على الأسرة البحث عن مصدر آخر لسد العجز.

في المرحلة التالي، تلجأ الأسرة للاقتراض، وهو ما يضعها في موقف شديد الصعوبة، أولاً لأن من يقرضها يعرف أنها تقترض لسداد مديونيات سابقة، وثانياً لأن ما اقترضته الأسرة خلال السنوات السابقة لم يسهم في حل مشكلاتها المزمنة، ولم يزدها إلا ديوناً، ولأن أولياء الأمر في الأسرة لم يظهروا أي قدرة أو رغبة حقيقية في سداد ما اقترضوه من قبل.

لكن أسوأ ما تتعرض له الأسرة التي تطلب الاقتراض في تلك الظروف يظهر في ارتفاع التكلفة التي تدفعها، مادياً ومعنوياً، سراً وعلانية، ما تتحمله الأسرة بصورة رسمية، وما تلقي تبعاته على أفرادها في صورة تقليص المبالغ والخدمات الممنوحة لهم، وزيادة ما تفرض عليهم دفعه لسداد الأموال التي تقترضها، بفوائدها.

اقترضت الأسرة من كبير المرابين في المنطقة، فدفعها لتعديل الكثير من أوجه الإنفاق لديها، وخفض ما تمنحه لأبنائها، وفرض تغيير الكثير من سياساتها. وفي نفس الوقت، جاء العم والخال ليعرضا المساعدة بقروض إضافية، إلا أنهما استغلا الظروف الصعبة التي تمر بها الأسرة، فطلبا الحصول على أجزاء من البيت الذي تسكنه، كما أبرما العديد من الصفقات التي لم يعرف تفاصيلها إلا أولياء الأمر، رغم أن أفراد الأسرة هم عادة من يتحملون تبعاتها.

وفي أغلب الأحوال لا تنتهي مرحلة الاقتراض إلا وتكون الأسرة قد دخلت في المرحلة التالية، فتضطر للتخلي عن بعض قطع الأثاث الموجودة في البيت، مهما كان احتياج الأسرة لها أو اعتزازها بها، مقابل الحصول على الأموال المطلوبة لسداد العجز. ولو وافق المشترون على شراء بعض القطع المهملة التي لا ترجى منها فائدة، فمن الطبيعي أن تتطلع أعينهم لقطع الأثاث الهامة التي يمكن بإجراء بعض الإصلاحات بها أن تدر عليهم الأموال الطائلة، وهو ما يبدو أنهم وجدوه في مجمع الحديد والصلب، رغم ما تسابقت وسائل الإعلام المصرية في الحديث عنه من خسائر بالمليارات.

وفي مقال حديث منشور على العديد من المواقع، نقل المحامي المعروف خالد علي عن تقرير الشركة الذي أعده وعرضته على الجمعية العمومية غير العادية التي عقدت الأسبوع الماضي للنظر في استمراريتها أن «شركة الحديد والصلب المصرية تقدمت للشركة القابضة بخطة إنقاذ عاجلة للحفاظ على استمرارية الشركة، وتطوير إنتاجها بما يساعد على تعظيم أرباحها وسداد ديونها»، مشيراً إلى أن مقترح الخطة الاستثمارية لتحقيق نقطة التعادل مدته عامان فقط من 2021 حتى 2023، ومؤكداً أن الشركة، رغم وضعها الحالي ما زالت قادرة على سداد كافة ديونها من خلال تعظيم استثمار الأصول غير المستغلة من أراض وشقق وفيلات ومخازن تملكها.

الشركة لن تباع لأنها خاسرة، ولكنها ستباع لأن كبير المقرضين أمر بذلك، ولأن أبناء العم والخال يبحثون عن قطعة أثاث يشترونها مقابل ما قدموه وسيقدمونه من أموال، ولو تمادت الأسرة في تجاهلها لمشكلة عجز ميزان المدفوعات فسنجد أثاث البيت يباع قطعة بعد الأخرى، وسيأتي المشترون للاستمتاع بما اشتروا، بينما يُحرم أفراد الأسرة من ممتلكاتهم، ولن يختفي العجز.